



تقدير موقف

اتفاق أستانا الثلاثي: خلفياته وفرص نجاحه

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مايو 2017

اتفاق أستانا الثلاثي: خلفياته وفرص نجاحه

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مايو 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	أبرز بنود اتفاق أستانا
2	سياق الاتفاق
4	الأهداف الروسية من اتفاق أستانا
5	ردات الفعل على الاتفاق
5	خاتمة

مقدمة

توصلت الدول الراعية لمحادثات أستانا (روسيا وتركيا وإيران) في الرابع من أيار/ مايو الجاري في العاصمة الكازاخية إلى اتفاقٍ ينص على خفض التصعيد في أربع مناطق رئيسة في سورية تشمل المناطق التي تشهد مواجهات بين النظام السوري وحلفائه، وبين فصائل المعارضة المسلحة، في أجزاء من ثماني محافظات على امتداد الشريط الغربي من البلاد الممتد من حلب شمالاً إلى درعا في الجنوب. ويهدف الاتفاق، كما جاء في نصه، إلى وضع نهايةٍ للعنف في هذه المناطق، وإدخال المساعدات إليها من دون عوائق، وخلق ظروف مواتية لتحقيق تقدم باتجاه حل الأزمة سياسياً، وليبدأ سريان الاتفاق اعتباراً من منتصف ليل السادس من أيار/ مايو ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد بموافقة الدول الضامنة. وكان الاتفاق قد ظهر بلامحه الأولى عشية القمة التي جمعت الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين في منتجع سوتشي على البحر الأسود قبل يوم من انطلاق محادثات "أستانا 4"، إذ طرح بوتين مبادرةً قال إنها تهدف إلى تخفيف حدة القتال في سورية، ووافق عليها أردوغان، قبل أن تُطرح على الأطراف المشاركة في محادثات أستانا لاعتمادها. فما هي حظوظ نجاح هذا الاتفاق؟ وما الذي تسعى روسيا إلى تحقيقه؟

أبرز بنود اتفاق أستانا

نص الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الراعية الثلاث لمحادثات أستانا على عددٍ من البنود، أهمها:

1. إنشاء أربع مناطق للهدئة أو خفض التصعيد، وتشمل:

- كامل محافظة إدلب، وأجزاء من محافظات اللاذقية وحماة وحلب.
- أجزاء من ريف محافظة حمص الشمالي.
- الغوطة الشرقية.
- أجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة.

2. يتم وقف استخدام كل أنواع الأسلحة بما فيها سلاح الطيران ضمن مناطق خفض التصعيد، وتأمين دخول آمن وسريع للمساعدات الإنسانية ومن دون عوائق إلى هذه المناطق وتوفير ظروف مناسبة لعودة آمنة وطوعية للاجئين والنازحين.
3. إنشاء مناطق آمنة ضمن مناطق خفض التصعيد لمنع نشوب أية حوادث ومواجهات عسكرية بين الأطراف المتنازعة.
4. تشمل المناطق الآمنة إنشاء نقاط تفتيش لضمان التنقل للمدنيين غير المسلحين من دون عوائق، وإيصال المساعدات الإنسانية، وتسهيل الأنشطة الاقتصادية، وإنشاء نقاط مراقبة لضمان الالتزام بينود اتفاق وقف إطلاق النار. ويتم تحديد مهمات وعمليات نقاط التفتيش ونقاط المراقبة وإدارة المناطق الآمنة من طرف قوات الدول الضامنة وفق الاتفاق بينها. ويمكن مشاركة طرف إضافي عند الضرورة بموافقة الضامنين.
5. يقوم الضامنون باتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة القتال ضد "داعش"، وجبهة النصرة، وجميع الأفراد والمجموعات والكيانات الأخرى المرتبطة بالقاعدة أو "داعش"، كما حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضمن مناطق وقف التصعيد وخارجها.
6. يقوم الضامنون، خلال أسبوعين من توقيع الاتفاق، بتأليف مجموعة عمل مشتركة لخفض التصعيد مكونة من ممثلين مفوضين لترسيم حدود مناطق خفض التصعيد والمناطق الآمنة وتسوية المشاكل العملية والفنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق.
7. تتخذ الدول الضامنة الخطوات اللازمة بحيث تتجز خرائط مناطق خفض التصعيد والمناطق الآمنة وخطوط فصل مجموعات المعارضة المسلحة عن المجموعات الإرهابية المذكورة في الفقرة رقم 5 من الاتفاق، وذلك حتى يوم 4 حزيران/ يونيو 2017.

سياق الاتفاق

جاء اتفاق أستانا بعد أن فشلت الجهود التركية - الروسية السابقة في إدامة وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه روسيا وفصائل من المعارضة السورية المسلحة بوساطة تركية في أنقرة يوم 29 كانون الأول/ ديسمبر

2016. وسعت موسكو من خلال هذا الاتفاق إلى إطلاق مسار سياسي في أستانا يهدف إلى تثبيت وقف إطلاق النار في 24 كانون الثاني/يناير 2017 كخطوة على طريق فرض رؤيتها للحل في سورية. لكن الخروق الكبيرة لقوات النظام وحلفائه من الميليشيات المدعومة إيرانيًا، وخصوصًا في محيط مدينة دمشق (وتحديدًا في وادي بردى والغوطة الشرقية)، أدت إلى تداعي الاتفاق وصولًا إلى انهياره بصورة كاملة تقريبًا. فقد عادت المشاركة الروسية القوية إلى جانب النظام لصد هجوم كبير قادته قوات المعارضة على أطراف دمشق الشرقية وفي ريف حماة الشمالي منتصف آذار/مارس الماضي، وذلك ردًا على استخدام النظام وحلفائه اتفاق وقف إطلاق النار غطاءً للاستمرار في عملية حسم الصراع عسكريًا.

وفي الرابع من نيسان/أبريل الماضي، وردًا على الهجوم الكبير الذي نفذته المعارضة في أرياف حماة الشمالية، قامت قوات النظام باستهداف بلدة خان شيخون التي تسيطر عليها المعارضة في ريف إدلب الجنوبي بالأسلحة الكيماوي؛ ما أدى إلى مقتل العشرات من المدنيين معظمهم من الأطفال والنساء، وإصابة نحو 400 شخص ممن وجدوا في مجال الهواء الملوث بالغاز السام. وخلافًا لموقف إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما المتردد في قضية معاقبة النظام السوري على استهدافه غوطتي دمشق بالأسلحة الكيماوي (آب/أغسطس 2013)، سارعت إدارة الرئيس دونالد ترامب، ولأول مرة منذ اندلاع الأزمة في سورية، إلى استهداف قاعدة الشعيرات الجوية في ريف حمص التي انطلقت منها الغارة على خان شيخون، وذلك بصواريخ من طراز "توماهوك" كرد فعل عقابي على انتهاك النظام السوري لقرار مجلس الأمن رقم 2118. ومع أن الرد الأميركي جاء زجرًا محدود النطاق، فإن هذه الخطوة أثارت مخاوف روسيا من تغيير في السياسة الأميركية تجاه الأزمة السورية، أو عودة الانخراط الأميركي بقوة في الأزمة السورية، على الأقل، بعد أن نأت واشنطن بنفسها عنها طوال عهد الإدارة السابقة تاركة لروسيا مطلق الحرية في تحديد مسارات الصراع السوري ميدانيًا وسياسيًا.

لقد عادت إدارة الرئيس ترامب فور تسلمها السلطة إلى طرح فكرة إقامة مناطق آمنة في سورية، من منطلق أن ذلك يمثل حلًا لقضية اللاجئين، وهو أمرٌ كانت ترفضه إدارة أوباما باستمرار بحجة أنه قد يجر الولايات المتحدة إلى التدخل عسكريًا ضد النظام. وقد طلب ترامب من وزارتي الدفاع والخارجية وضع خطة لإنشاء مناطق آمنة داخل سورية في غضون 90 يومًا. ولم يُخفِ الروس استياءهم من هذا الطرح الذي جاء بمنزلة تشويش على جهودهم، فقد ظهروا في أستانا مستفردين بوضع أسس الحل السوري، بمساعدة تركيا التي تولت الضغط على

المعارضة لحضور المحادثات. ويبدو أن روسيا بطرحها مبادرة إقامة مناطق خفض التصعيد تحاول قطع الطريق على أي تحرك من جانب إدارة ترامب لإقامة مثل هذه المناطق أو أخذ الحل بعيدًا عن رؤيتها له بعد أن اعتادت على اعتباره حقًا حصرًا.

الأهداف الروسية من اتفاق أستانا

ثمة هدفان رئيسان تسعى روسيا إلى تحقيقهما من اتفاق مناطق خفض التصعيد، هما:

1. إعطاء الانطباع بوجود عملية سياسية جارية تقودها موسكو؛ بهدف إجهاد أي محاولة لفك قبضتها على الملف السوري سياسيًا وميدانيًا، من جهة، بينما يستمر تحالف النظام وإيران وروسيا في محاولة ضرب المعارضة على الأرض من جهة أخرى، وبخاصة أن الاتفاق الأخير يدعو في الفقرة الخامسة منه إلى الاستمرار في مواجهة تنظيمي "داعش" والنصرة في مناطق خفض التصعيد، والتي طالما اتخذتها روسيا وحلفاؤها ذريعةً لاستمرار استهداف المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حتى إخراجها منها، كما حصل في وادي بردى واتفاق المدن الأربع، وكما يحصل حاليًا في منطقتي برزة والقابون من ضواحي دمشق. لقد استخدمت الاتفاقيات الثلاثية التي لم تُشرك فيها أطراف الصراع السورية التي حضرت أستانا في عزل مناطق للمعارضة وتصفيتها حتى التوصل إلى اتفاق آخر تُعزل فيه مناطق أخرى.
2. قطع الطريق على أي تغيير في السياسة الأميركية نحو الأزمة السورية، وبخاصة بعد أن أبدت واشنطن استعدادها لاستخدام القوة ضد النظام السوري بعد استهدافه خان شيخون بالأسلحة الكيماوية، بدليل أن موسكو سعت إلى إلزام واشنطن بالاتفاق، فقد دعا المبعوث الروسي الخاص إلى سورية ألكسندر لافرنتييف الولايات المتحدة إلى دعم الاتفاق والالتزام بعدم التحليق فوق مناطق خفض التصعيد. وقد اكتمل المسعى الروسي بالتوجه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يدعم الاتفاق بهذا المعنى، وذلك لتكريس شرعيته دوليًا وتكريس مسار أستانا بين روسيا وتركيا وسورية.

ردات الفعل على الاتفاق

بينما رحّب بشار الجعفري، رئيس وفد النظام السوري في اجتماع "أستانا 4"، بالاتفاق معتبراً أنه يساعد على فتح الباب للحل السياسي للأزمة السورية، رفض وزير الخارجية وليد المعلم أي دور للأمم المتحدة في مراقبة مناطق خفض التصعيد؛ فقد قال في مؤتمر صحفي في دمشق "نحن لا نقبل بدور للأمم المتحدة ولا لقوات دولية في مراقبة حسن تنفيذ المذكرة... الضامن الروسي أوضح أنه سيكون هناك نشر لقوات شرطة عسكرية ومراكز مراقبة في هذه المناطق" من الدول الضامنة. أما المعارضة فقد انقسمت بدورها حول تقييم الاتفاق؛ ففي حين انسحب جزء من وفدها في محادثات أستانا من الاجتماع الختامي احتجاجاً على اعتبار إيران ضامناً للاتفاق بينما تعد خصماً للشعب السوري وتشرف على عملية قتل السوريين واقتلاعهم وتهجيرهم، اعتبر يحيى العريضي، المتحدث باسم وفد المعارضة إلى أستانا، أن مسألة مناطق خفض التصعيد تساهم في منع عمليات القصف بالطيران والبراميل المتفجرة على رؤوس المدنيين، كما أكد أن الاتفاق على هذه المناطق من شأنه أن يمهد إلى الحل السياسي الشامل، والذي يتضمّن عملية انتقال للسلطة، رافضاً الاتهامات التي اعتبرت أن الاتفاق يساعد على تثبيت النظام السوري. وأبدى جزء ثالث من المعارضة تخوفاً من أن يكون الاتفاق مقدمة لتقسيم البلاد.

أما المواقف الدولية، فقد كان تركيز موسكو على الموقف الأميركي الذي لم يحدد حتى الآن، ففي حين أعربت وزارة الخارجية الأميركية عن قلقها من الدور الإيراني في الاتفاق، قالت وزارة الدفاع الأميركية إنها تدرس بعناية المقترح الروسي لإنشاء مناطق لخفض التصعيد، لتقدير ما إن كان تطبيقه ممكناً، علماً بأن البنتاغون كان قد رفض أن يحدّد الاتفاق من حرية حركة سلاح الجو الأميركي فوق سورية.

خاتمة

مع أن روسيا تأمل من خلال هذا الاتفاق أن تستمر في قيادة الجهود السياسية في سورية، فإنها قد تكون معنية هذه المرة باحترامه تجنباً لتدهور قد يؤدي إلى تدخل أميركي جديد. ومع ذلك، لا تبدو فرص نجاح التهذئة أفضل مما كانت عليه سابقاً؛ فكل العوامل التي أدت إلى فشل الاتفاقات السابقة لا تزال قائمة؛ إذ ما زال جزء من معسكر حلفاء النظام يؤمن بإمكانية الانتصار عسكرياً ويتخذ من الاتفاقات المتكررة غطاءً لتحقيق هذا الهدف، وذلك عبر قضم مناطق أكثر وتفريغها من سكانها وتجميع المعارضين في إدلب أملاً بتصفيتهم في

مرحلة لاحقة. ويزداد أمل النظام وحلفائه في تحقيق انتصار لأنّ مثل هذه الاتفاقات غالبًا ما أدت إلى مزيد من الصراعات والانقسامات داخل صفوف المعارضة المسلحة. أخيرًا، يبقى الموقف الأميركي هو الأكثر أهمية في تقرير مصير الاتفاق ومساره، خصوصًا في ضوء عودة الولايات المتحدة إلى الساحة السورية، ورغبتها المعلنة في احتواء التمدد الإيراني في المنطقة انطلاقًا من سورية.